فوبيا السياسة

بقلم : د . حسين ظاهر ، استاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية في الجامعة اللبنانية .

قررت الهيئة الإدارية لهيئة تكريم العطاء المميز في محافظة النبطية اصدار مجلة الكترونية ، وعند مناقشة عناوين المحاور الثابتة لهذه النشرة نصف السنوية تعثّر الحوار عند موضوع "السياسة". تخوَّف البعض من ادراج كلمة سياسة ضمن المحاور الرئيسية للمجلة ، وتماشت الأغلبية مع هذا التخوُّف ، وأقرَّت عناوين تشمل كافة ميادين العلوم باستثناء باب السياسة ! ! ؟ . أما أنا فلم استطع إقناع نفسي بصوابية هذا القرار ، فعدت إلى مناقشته في اجتماع لاحق . وتوصلنا إلى اضافة عنوان يشمل موضوعات الحقوق والعلوم السياسية . لماذا يا ترى هذا الذعر من "السياسة" ؟؟

إنَّ الطريقة التي تُمارس فيها السياسة تُضفي عليها إما طابع السوء وبالتالي النفور من السياسة ، وإما طابع الخير والصلاح وبالتالي اندفاع الناس للمشاركة والانخراط في العمل السياسي .

ففي الحالة الأولى ، أي في حال استخدام السياسة لتحقيق مآرب شخصية أو فئوية ضيقة ، تُصبح السياسة مجرَّد صراع على السلطة للوصول إلى مكاسب مادية ومعنوية . هذا النوع من الممارسة السياسية يؤدي إلى الانقسام في المجتمع . إذ تتضارب المصالح الشخصية والفئوية بين الجماعات المكوِّنة للمجتمع

الواحد ، ويشعر الكثيرون ، في هذه الحال ، بالقهر والغبن ، ويُلقون على "السياسة" تَبِعة الأضرار والمساوئ والتفتُّت الحاصل في المجتمع . فينفرون من السياسة ويلجأون إلى السلبية لأنه يصحّ عندهم القول : "ما دخلت السياسة شيئاً إلاّ وأفسدته ".

أما في الحالة الثانية ، فتُمارس السياسة كي تصُبّ في الغاية الطبيعية لها ، التي تتلخّص بالمحافظة على وحدة المجتمع وتقدمه وازدهاره ، والنهوض به كوحدة متماسكة متكاملة . فالمجتمع هو المكان أو الوسط الملائم لحياة الإنسان وتطوُّره ، وهو الإطار للعمل السياسي ومادته في نفس الوقت . إذ إنَّ المُمارسة الصحيحة للسياسة تجعل منها نشاطاً يسمو فعلاً على كافة النشاطات البشرية ، وميزة يختصُّ بها الإنسان دون غيره من الكائنات الحيَّة .

ولا يكفي أن تسوء السياسة في زمن ما ، أو أن تسوء ممارسة السياسيين لها في مكان ما ، لِنُصدر حُكماَ مطلقاً على السياسة والسياسيين ، ونقول : "ما دخلت السياسة شيئا إلاّ وافسدته" . فإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد سياسيون بقدر ما هم رُسُل أو أنبياء ، وقد باشر كلٌّ منهم السياسة وهو يُبشِّر بالرسالة .

والسياسة تتراوح بين حدِّها الأدنى كحاجة أولى من حاجات الاجتماع البشري ، وكضرورة بديهية للتأليف بين المصالح المتنازعة في المجتمع ، وبين حدِّها الأعلى كصورة للحضارة وكعنوان للمستوى التنظيمي التحضُّري الذي بلغه الإنسان .

فالسياسة باتت مسألة حيوية ، ليس فقط بالنسبة للمشتغلين بالسياسة ؛ وإنما بالنسبة لكل أفراد المجتمع . وبات مفهوم السياسة من أكثر المفاهيم انتشاراً وتداولاً بين البشر . منهم من يرى أن السياسة صراع وكفاح ، والسلطة تُتيح للأفراد والفئات التي تملكها أن تؤمِّن سيطرتها على المجتمع ، وأن تستفيد من هذه السيطرة ، وتكون وظيفة السياسة هي الإبقاء على امتيازات تتمتَّع بها أقليَّة وتُحرم منها الأكثرية . والبعض الآخر يرى أنَّ السياسة جُهدٌ يُبذل في سبيل إقرار الأمن والعدالة . والسلطة تؤمِّن المصلحة العامة والخير المشترك . بمعنى أنَّ السياسة هي وسيلة لتحقيق تكامل جميع الأفراد في الجماعة وخلق "المدينة العادلة"، على حدّ تعبير أرسطو الذي عرَّف السياسة بأنها "كلّ ما من شأنه أن يُحقِّق الحياة الخيِّرة في مجتمع له خصائص متميّزة اهمها : الاستقرار والتنظيم الكفء والاكتفاء الذاتي ".

والجدير ذكره أنَّ السياسة قديمة قِدَم الاجتماع البشري . فما أن اجتمع الناس حتى ظهر النشاط السياسي ، وأمست السياسة تؤثر على حياة كل عضو من أعضاء الجماعة ، سواء شارك أم لم يُشارك في حياتها السياسية. إنَّ أيّ تجمعٍ بشري لا بُدَّ له من سلطة تُجنِّبه منطق الغاب ، وتدرأ عنه الأخطار الخارجية . فكان البُعد السياسي الأكثر أهمية للوجود الإنساني ، وأصبحت السياسة اليوم حاضرة في معظم النشاطات الإنسانية حضوراً فاعلاً ومُوجِّهاً وضابطاً ، وغالباً مسيطراً ، وكلُّ شيء في الحياة بات من الممكن أن يُصبح مُسيَّساً .

وبما أنَّ السياسة هي فنّ المساومة والتسوية ، ولا نعرف حضارة نشأت وازدهرت إلاّ في ظلّ الحكمة السياسية، فيكون من واجب السياسيين أن يؤدّوا الأمانات إلى أهلها ، وإذا حكموا بين الناس أن يحكموا بالعدل . فيُصبح القول بأنَّ السياسة "إخلاص للشيء العام ، ورغبة بتكريس الحياة لخدمة الآخرين ". وتتراجع المقولات والصِّيَغ المنتشرة بين الناس ، مِثال : السياسة هي " ما لا يُقال "، أو هي " فنّ منع الناس من الاهتمام بما يعنيهم ".

أما الوظائف الأساسية للسياسة ، على مستوى الدولة ، فتتحدَّد في : تحقيق الوفاق الوطني والتنمية الشاملة، وتثبيت الأمن في الداخل وعلى الحدود .

فالتنمية الشاملة في جميع المناطق دون تفرقة أو تمييز ، هي شرط لازم لتحقيق الوفاق الوطني . إذ يشعر الجميع ، أفراد وجماعات ، بأهمية المحافظة على المصلحة المشتركة ، ويتعزَّز لديهم شعور الانتماء إلى وطن، وليس إلى منطقة أو جماعة دون غيرها . والبلد الذي يفتقر أهله إلى المصلحة المشتركة ، وإلى التراث والتاريخ المشترك والآمال المشتركة ، لا يكتسب صفة الوطن ولا يصمد في وجه الأزمات والعواصف السياسية، ويفقد بالتالي قوَّته وتضامن بنيه . فينهدم المجتمع كوحدة سياسية ، ويصبح عرضة للاعتداءات أو السيطرة من قِبل قوى أخرى .

وتوفير الأمن الداخلي والخارجي لا يتحقق في غياب عنصرين أساسيين : النظام ، والقيادة .

فالنظام هو الذي يوجّه سلوك الفرد باتجاه المصلحة العامة ، ويُكرهه على التخلي عن نوازعه وأهوائه الذاتية . ولا يُمكننا تصوّر نظام سياسي من دون وجود قيادة . ووجود القيادة ، أو السلطة ، يعني إصدار الأوامر لتحقيق الأهداف . ويفترض بالضرورة وجود أفراد وجماعات تُطيع هذه الأوامر وتنفّذها .

والطاعة في السياسة ، لا تعني مجرد الخضوع ؛ وإنما مشاركة تتصل بالنفع المشترك . وهي بذلك احترام للنظام والقواعد التي تقوم عليها وحدة المجتمع . لذا ، لا يحقُّ للقيادة أن تأمر بأيّ شيء كان وفق رغبتها إذا لم يتوافق الأمر مع الحفاظ على تماسك المجتمع وحمايته . وعندما تفقد القيادة القوة التي تُمكّنها من الحفاظ على المجتمع ، أو عندما تتَّبع أساليب تُعرِّض المجتمع للتفكُّك تزول الطاعة ، وتكون القيادة قد فقدت مُبرِّر وجودها واقتضى تغييرها .

وكذلك الأمر على المستوى الخارجي ، من واجب القيادة حماية المجتمع من أيّ عدوان . فهذه وظيفة سياسية أيضاً . ومن المؤكّد أنَّ التماسك الداخلي في المجتمع يُعتبر عاملاً مهماً في مجال السياسة الخارجية . فالأجنبي يهاب بلداً موحَّداً أكثر بكثير مما يخاف أمةً منقسمة على ذاتها .

نستنتج مما تقدم أنَّ السياسة تُمارس من قِبل القيادة (الحكام) ، وكذلك من قبل مختلف فئات الشعب (المحكومين) :

_ فعلى مستوى القيادة ، إنَّ وصول الحاكم إلى السلطة يأتي كثمرة لعمل سياسي في مواجهة أشخاص أو جماعات أخرى كانت تسعى للوصول إلى نفس المنصب . ومن حيث المبدأ ، ينبغي لهذا العمل الساسي أن تتكافأ أساليبه شرفاً مع غاياته ، ويبقى بعيداً عن الخداع والغش والمناورة .

_ أما على مستوى المحكومين ، فيبرز دور الفئات الشعبية التي تُشكّل ، إذا ما انتظمت في أحزاب وهيئات اجتماعية ونقابية مختلفة ، جماعات ضاغطة على الحكم ، وتؤثر إلى حدٍّ كبير في رسم السياسات ، واتخاذ القرارات أو تعديلها . هذا الدور السياسي للفئات الشعبية يُفترض أن يتعاظم في الأنظمة الديمقراطية ، التي تحترم الحريات وبخاصة حرية التعبير عن الرأي السياسي ، فتتسع بذلك دائرة المشاركة الشعبية في الحكم ، وتتحقق الغاية الأساسية للسياسة . ويصحّ القول بأنَّ غاية علم السياسة هي " إدراك الواقع السياسي بغية

تعديله إلى الأفضل "، أو أنَّ غاية علم السياسة هي تحليل الأفكار والأعمال السياسية وتفسيرها ، في سبيل الإسهام في تحسين مستوى حكم البشر .

وتبقى السياسة بمفهومها الايجابي من أشرف المهن وأنبلها على الإطلاق .